

اخبار

معمل عين بعال مقفل: كل بلدية تدبر نفاياتها

امال خليل

أقل أهالي عيتيت (قضاء صور) معمل عين بعال لمعالجة النفايات الواقع في واد بين البلديتين، بسبب تصاعد الروائح الكريهة منه. عوامل عدة أدت إلى تعثر عمل المعمل. تصاعدت كمية النفايات التي يستقبلها يومياً، ما فاق قدرة طاقم العمال على فرزها بشكل سريع. فيما المعمل يفتقر إلى عدد كاف من "الفلاتر" التي تنقي الهواء المنبعث من تخمير المواد العضوية. في حرم المعمل، تراكمت في الأونة الأخيرة النفايات التي تنتظر الفرز. في المقابل، توضع كميات النفايات العضوية التي خضعت للتخمير مكشوفة في الهواء الطلق لكي تجف وتحتاج لأكثر من أربعين يوماً. ارتفاع درجات الحرارة ساهم في تخمير النفايات وانبعث الروائح الكريهة منها. حتى ضاق الأهالي ذرعاً وأقفلوا الطريق المؤدية نحو المعمل احتجاجاً فجر السبت الماضي. إقفال معمل عين بعال أنتج أزمة نفايات في قضاء صور. البلديات التي كانت تنقل نفاياتها إلى المعمل، بات عليها إيجاد مكبات بديلة. الغضلة الأكبر تكمن في البلديات الكبرى كمدينة صور والبرج الشمالي والبارورية. أهالي طيردبا أقفلوا أمس مكباً جديداً استحدث في نطاق بلدتهم كطمر للعوادم الناتجة من المعمل. الأهالي يتقدمهم رئيس البلدية حسين سعد وعدد من أصحاب البساتين التي تجاور المكب، نفذوا وقفة احتجاجية. مصادر في اتحاد بلديات قضاء صور أشارت إلى مخطط وضعه الإتحاد والبنك الدولي يقضي بتوسيع المعمل وتطويره لاستيعاب النفايات المتزايدة. حتى ذلك الحين، من المؤسف أن مكبات عشوائية عدة ستطهر. واللافت أن مدينة صور كانت تعتمد في الأزمان إلى طمر نفاياتها في جزء من حديقته العامة.

حديقة عين الدلب العامة: «انغلاق فرحي»

لم يعد غريباً أن نجد في بلديات شرق صيدا ومحيطها، لافتات توعز للنازحين السوريين المقيمين في نطاقها كيف وأين ومتى يتحركون، لكن الجدران التمييزية التي رفعتها بلدية عين الدلب، هي آخر موضة. مساء الخميس، رفض شرطي البلدية السماح لعائلة من مدينة صيدا بالدخول إلى حديقة البلدة العامة بغرض التنزه. والسبب أنهم «غريباء وليسوا من أبناء البلدة». التلاسن الذي وقع بين الشرطي والعائلة التي أكدت له أنها «اعتادت سنوياً في إجازتها الصيفية أن تنزه في الحديقة»، لم ينفع. غادرت العائلة الصيداوية مطرودة من شرق صيدا. أبلغت العائلة ما حدث معها لمرجعات صيداوية. الإتصالات التي حصلت مع رئيس البلدية داني جبور دفعته إلى إصدار بيان لا لينفي إنما ليؤكد القانون الجديد. بطلب من جبور، وزع المكتب الإعلامي لاتحاد بلديات صيدا-الزهراني، بيانه حول إشكال الحديقة العامة. «يهم بلدية عين الدلب أن توضح أن الحديقة العامة أعيد فتحها لجميع الراغبين من أبناء البلدة والقاطنين فيها عموماً من دون تمييز»، مستنكراً وضع الإشكال «في غير إطاره الصحيح تشويهاً للحقيقة. فنحن كبلدية وأهالي وقاطنين كنا ولا نزال على أحسن وأمتن العلاقات مع الجميع ولن يثنيها حادث عابر عن التزامنا بقيمتنا الأخلاقية. ونود أن نذكر أن البلدية ورئيسها حريصان على أمن وسلامة البلدة، وهي تضع إمكاناتها بشخص رئيسها بتصرف الجميع لترسيخ ثقافة العيش المشترك والمحبة التي نشأتنا عليها». جبور نفسه كان مختاراً للبلدة قبل أن يحظى بتأييد شعبي لترشحه لرئاسة البلدية، مدعوماً من القوات اللبنانية وتفوز لائحته «بلدتي فرحي».

أمال..

معمل في نطاق صلاحياتي البلدية، رخص له في عهد محافظ جبل لبنان السابق (أنطوان سليمان)، ولكننا لا نعلم إن كانت عملية غسل الرمول فيه تتم وفق المعايير الموضوعية. اجتمعنا مع المحافظ فليفل غداً هو لبحث سبل إيقاف الرخصة". أما رئيس بلدية الغبيري معن الخليل (تتبع منطقة الجناح، والسان سيمون ضمناً، لبلدية الغبيري) فيرمي المسؤولية على بلديتي الشويفات وبرج البراجنة حيث مواقع المعامل، مشيراً إلى أنه سيسشارك الصيادين في وقفهم ويجمع مع المحافظ لمتابعة الملف. «أكثر من هيك ما فيني أعمل شي». عملاً بان معاينة الأضرار وإجراء الفحوص على المياه في المصدر وعند المصب يدخلان ضمن صلاحياتها، فيما الوزارات المعنية غائبة عن السمع. استمرار عمل المعامل وفق النهج نفسه يرفع منسوب التلوث من سيناريو مشابه لتلوث الليطاني في حال ثبت وجود بقايا صناعية مضرّة، حسب الخبير البيئي رجا نجيم، فيما المطلوب إجراء الفحوص البيئية على المياه تمهيداً لوضع الحلول.

مصدر هذه البقايا هو معمل منتشرة في الضاحية الجنوبية لبيروت (هروان طحطح)



لافتا الى أن الخطأ الأكبر ارتكبته وزارة البيئة عندما أرسلت كتاباً الى المدعي العام يبين أن الكسارة خارج المحمية، برغم أنها داخلها".

في ما يتعلق بإذن التفجيرات، تبين أن القائمقام هو من أذن بها. يقول المدعي العام البيئي القاضي نديم الناشف إن وزارة البيئة ألزمت صاحب الكسارة بإعادة تأهيل المكان، مُشيراً إلى أن القضاء سيتخذ إجراءات بحق صاحب الكسارة إذا تبين أنه لا يقوم فعلياً بعملية إعادة تأهيل.

في الحد من أضرارها على السلامة العامة والبيئة عموماً، ووزارة العمل في حماية مصالحي صيادي الأسماك المتضررين، ووزارة الزراعة في الحفاظ على الثروة السمكية. يقول عتريس "قدّمنا شكوى لدى وزير البيئة منذ أشهر، لكن لم يتغيّر شيء. اجتمعنا بوزير الزراعة وكانت النتيجة مماثلة. تواصلنا مع رئيس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية والغبيري فتحجج بمحسوبيات سياسية تحول دون إيقاف هذه

يوجد في المنطقة 150 مركباً تعناش منها عشرات الاسر

المعامل، رامياً المسؤولية على المحافظ".

اليوم يجتمع رئيس اتحاد بلديات الضاحية محمد درغام مع محافظ جبل لبنان فؤاد فليفل لبحث المشكلة، ويقول لـ"الأخبار": "هناك

ليخف تدريجاً كلما ابتعدنا عن الشاطئ مستعيداً لونه الأزرق". يوجد في المنطقة حوالي 150 مركباً، تعناش عائلتان أو ثلاث من كل مركب منها. لم يعد لهم مكان يصطادون فيه، فتسليط فتحة بقطر مترين تتدفق منها بقايا المعامل في البحر على بعد خمسة أمتار فقط من الشاطئ الرمي، هجرت الثروة السمكية. يقول عتريس: "البحر هو مصدر رزقنا الوحيد. الأسماك تموت على الشاطئ وفي قعر المياه، وما تبقى منها هاجر إلى مسافة أبعد، ما اضطرنا إلى الذهاب مسافة مئات الأمتار في مراكبنا غير المجهزة لنصطاد السمك من مياه نظيفة، فيما تكلفه محروقات المراكب توازي سعر ما نجنيه من صيد السمك".

لا تبدو الثروة السمكية وحدها المتأثرة، يتابع عتريس، إذ إن الأضرار تطال صحتنا أيضاً، فتتجر مياه البحر يحمل معه غباراً أحمر اللون (مخلفات المعامل) بسبب أمراضاً تنفسية لسكان المنطقة".

مصدر هذه البقايا هو معامل منتشرة في الضاحية الجنوبية لبيروت، أحدها يقع على طريق المطار بالقرب من ملعب نادي العهد، وآخر في منطقة الرمل العالي في برج البراجنة، وثالث في الشويفات. يتحجج أصحاب المعامل بأنهم يعملون برخص استوفوها من الوزارات المعنية سبقت بأدلة على عملهم وفق المعايير البيئية، وهو ما يشك فيه إدريس قائلًا: "أخذوا الرخص بناء على وجود عمال على مكبات غسل الرمول بطريقة بيئية، لكن تكلفة العمل اليومية التي تتخطى آلاف الدولارات، حالت دون تطبيقهم لهذه الشروط".

قانوناً، الرخص الموجودة تسمح بإنشاء هذه المعامل حصراً بما يراعي الشروط البيئية والسلامة العامة، ولكنها لا تسمح باستعمال شبكة الصرف لتسليط البقايا الصناعية في مصباتها. إذاً المسؤولية المترتبة عن الأزمة تتوزع بين مجموعة من الوزارات والإدارات المعنية، أي واحدة منها قادرة منفردة على إيقاف هذه المعامل، على أن تكون معالجة الآثار الناتجة منها جماعية. فقانون البلديات يتيح للأخيرة، حيث موقع المعامل وحيث تبرز نتائج مخلفاتها، إجراء مسح لأضرارها وإيقافها، فيما تكمن مسؤولية وزارة الأشغال العامة والنقل في حماية الشواطئ والأماك العمومية البحرية، ووزارة البيئة والصحة

تقرير

السان سيمون بعد الليطاني معاملك غسل الرمول تلوث البحر

أحرق صيادو الأسماك في «سان سيمون» شباكهم احتجاجاً على رمي مخلفات معاملك غسل الرمول في البحر. وهذدوا بإحراق مراكبهم وأنفسهم في حال استمرت الجهات المعنية في إهمال واجباتها وحماية البحر والثروة السمكية مصدر رزقهم الوحيد. علماً بأن للمشكلة تشعبات أكبر. ذات طابع صحي وبيئي، قد تيشّر سيناريو مشابه لـ"تلوث الليطاني»

فيضان عقيقي

كانه لا يكفيهم ما تعرّضوا له من فقر وحرمان وتهميش. هؤلاء المقيمون قسراً على شاطئ السان سيمون والأوزاعي، الذين تعرّضوا للتهجير إبان الحرب اللبنانية، وساقهم من بيوتهم للعيش في مسكان عشوائية. مع السنين، أضيفت إلى مأساتهم مخاطر متنوعة، تبدأ من قرب مساكنهم من مدرج المطار، مروراً بالأوبئة المنتشرة جراء تسليط مياه الصرف الصحي على المساكن التكنية المحاذية للشاطئ، وصولاً إلى رمي بقايا نفايات المعامل الصناعية في البحر الذي يعيشون من ثروته السمكية.

أمس، قطع صيادو الأسماك (من سكان السان سيمون والأوزاعي) الطريق البحرية في الجناح، احتجاجاً على رمي مخلفات غسل الرمول في البحر. أحرقوا شبكات الصيد، وهذدوا بإحراق أنفسهم في حال استمر رمي بقايا المعامل الصناعية في البحر الذي يعدّ مصدر رزقهم الوحيد.

تعود المشكلة إلى أكثر من سنة، وتحديدًا منذ بدء أزمة النفايات، بحسب نقيب الصيادين في المنطقة، إدريس عتريس، عندما "واظبت معاملك غسل الرمول على رمي مخلفاتها في شبكة الصرف الصحي التي نصب على شاطئ السان سيمون، ما جعله مقسوماً بين لونين، أوله أحمر حيث الوحول وبقايا المعامل والصرف الصحي،

الأمر يعني أن وزارة البيئة سمحت لنفسها بتعديل قانون المحمية.

وكان صاحب الكسارة قد تقدّم بطلب إلى وزارة البيئة يقضي بالسماح لكسارته بإعادة العمل، مُفيداً أن كسارته تبعد عن المحمية ولا تقع ضمن نطاقها. حينها، أرسلت وزارة البيئة فريقاً للكشف على الكسارة وخلص التقرير إلى أن الكسارة تقع خارج المحمية. وكان بعض الأهالي قد أثاروا وقتها مسألة سعي "النافذين" إلى تعديل قانون المحمية وتقليص نطاقها العقاري، بحيث تحذف منها

ملايين الأمتار الواقعة في النطاق العقاري لبلديات شقرا وعيناننا وعيترون، وبالتالي تكون من ضمنها أماكن الكسارات.

يُظهر كتاب موجه من إدارة المحمية إلى وزارة البيئة خريطة موقعة من وزارة البيئة تفيد بأن الكسارة تقع ضمن النطاق العقاري للمحمية. يقول النائب علي فياض إن الموافقة على استصلاح الأرض وتشجيرها، لم يترافق مع إرسال مراقبين من قبل وزارة البيئة للتأكد من أن الأعمال التي تجري هي مجرد استصلاح للأرض،

الحجير